أثر تعلق الجار والمجرور وعود الضمير في المعنى – شرح مشكل أبيات المتنبي لابن سيده أنموذجاً

فاطمة كوثر احمد الحبّار *
أ.م. د. صالح علي الشيخ *

ملخص البحث

لقد شغل المتنبي بال النقاد وعلماء اللغة، لذا اهتم بشرح شعره عدد غير قليل منهم، فلم يقتصر الشرح على أبيات المعاني وتفسير الغامض من ألفاظه بل تعدى ذلك إلى التركيب النحوي، وقد تصدى لذلك ابن جني فشرح الأبيات المشكلة في كتابه (الفتح الوهبي)، ولحقه فيما بعد (ابن سيدة)، العالم اللغوي بشرح لأبيات مشكلة منتخبة من شعره، وقد وجه ابن سيدة عنايته إلى هذا الجانب المهم من شعر المتنبي لما يتضمنه من مشكلات على مستوى التركيب فضلا عن المسائل الأخرى، ولقد عالج البحث واحدة من تلك المشكلات وبيان أثرها على المعنى، ألا وهي (تعلق الجار و المجرور) بالفعل أو ما يقوم مقامه وأثر هذا التعلق على المعنى فضلا عن قضية مهمة وهي عائدية الضمير وما يحدثه من تغيير في تلك المعاني.

Abstract

Al-Mutanabbi has been preoccupied with critics and linguists, so he was interested in explaining his poetry to quite a few of them, not only the explanation of the meanings and the interpretation of the mysterious words, but beyond the grammatical structure, Ibn Jinni explained the verses in his book (Al-Fath al-Wahhabi), and later on, the linguist (IbnSidaha), explained samples of his poetry, IbnSidaha directed his attention to this important aspect of the poetry of al-Mutanabbi because of the problems at the level of composition, as well as, other issues and the research has treated one of these problems and its impact on the meaning, such as (the relationship of *jar and*

* جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية .
* جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية .

majroor) to the verb or its alternative, and the impact of this relationship on the meaning, as well as, the pronoun referring and the change it makes in meanings.

المقدمة

وقف ابن سيدة* على مسائل نحوية، أفصحت عن اطلاعه الواسع على هذا العلم، ومقدرته فيه، ومدى استيعابه لجلّ خفاياه، موظفاً المادة النحوية في شرح أبيات المتنبي الملبسة أو الغامضة في كتابه (شرح مشكل أبيات المتنبي)، وقد اشتمل شرحه على أغلب أبواب النحو ومسائله، ومن أبرز تلك المسائل التي تناولها وعالجها مسألة تعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما يقوم مقامه وأثر ذلك على المعنى، ومسألة عود الضمير وأثره على المعنى وقد تناولنا في بحثنا هذا هاتين الظاهرتين النحويتين، فكان البحث على مبحثين أولهما: أثر تعلق الجار والمجرور في المعنى وهو على محورين الأول: التعريف بمعنى التعلق والثاني: أثر التعلق في المعنى في شرح ابن سيدة، أما المبحث الثاني فهو في عود الضمير وأثره في المعنى في شرح ابن سيدة، وانتهجنا في بحثنا ذكر المسائل ومناقشتها، وإيراد آراء النحاة فيها اتفاقاً واختلافاً أو ترجيحاً، ومن ثم مقارنتها مع آراء ثلاثة من أشهر شرّاح شعر المتنبي مستندين إلى أغنى شروح لهم بالمادة النحوية، وهم كل من الواحدي و قدمناه؛ لأنه أقدم راوية لشعر المتنبي وأقربهم إلى عصره، ومن ثم ابن جني معتمدين على شرحه الكبير (الفسر) وشرحه (الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي)، وثالثهم أبو العلاء المعري في شرحيه الشهيرين (اللامع العزيزي) و (معجز أحمد)، وانتهى البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول : تعلق الجار والمجرور

أولا: معنى التعلق

التعلق يعني " الارتباط المعنوي بين الحدث وشبه الجملة بحيث لا يكتمل معنى أحدهما إلا بالآخر، ولا يتعلق من حروف الجر إلا ما كان أصلياً فقط ، ويكتفي أشباه الجمل في التعلق بما فيه رائحة الفعل، وفي تعلق الجار والمجرور بالناقص والجامد وأحرف المعاني خلاف "[١].

ثانيا: أثر التعلق في المعنى في شرح ابن سيدة

قد يؤثر تعلق الجار و المجرور بفعل دون غيره من الأفعال في الجملة الواحدة على المعنى ، فقد يتغير المعنى تماماً بذلك ؛ وقد نبه ابن سيدة إلى هذا الأمر في غير موضع من شرحه ومن هذه المواضع ما يأتي :

الموضع الأول: امتناع التعلق بـ (أفعل التفضيل) لفساد المعنى

قال المتنبي :

إبْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياضَ لَهُ نت أَسْودُ في عَينِي من الظُّلَمِ[٢]

فقد نبه إلى أن حرف الجر (مِن) ليس لهُ تعلق بـ أسود كتعلق (مِن) بأفعل التفضيل لأن اسم التفضيل لا يصاغ من الفعل اسودّ؛ لأنه على أكثر من ثلاثة أحرف فلا يصاغ منه اسم التفضيل إلا بـ أشد وأبين ، وجعل (مِن) هنا في موضع رفع حالّة محل الظرف بمنزلتها في قول الأعشى[٣]

فلست بالأكثر منهم حصى

وإنما العزةُ للكاثر[٤]

فذكر أن امتناع كون (مِن) متعلقة بـ (الأكثر) سببهُ أن اللام تعاقب (مِن) وهي بمنزلة الظرف، وجعلها أبو علي الفارسي بمنزلة ساعة في قول أوس بن حجر [٥].

فإنا رأينا العرض أكثر ساعةً

إلى الصون من ريطٍ يمان مسهمِ [٦]

فـ (مِن) في قول الأعشى ومثلها (مِن) في قول المتنبي بمنزلة (ساعة) في قول أوس بن حجر[٧]، فهي ليست للمفاضلة وإنما هي بمنزلة قولنا : أنت من الناس حرّ ، وكأنه قال : لست من بينهم بالكثير الحصى أو لست فيهم . والوجه الآخر فيه هو أن تكون (الأكثر) دالة على(أكثر) فكأنه قال: ولست بالأكثر أكثر منهم حصى أي : فيهم من هو أكثر منك ؛ وقد أجاز الفارسي تعلق (مِن) بقوله : لست ، أي : ولست منهم بالأكثر حصى وحسن ذلك عند بعض النحاة [٨] ، وقول أنّ الأكثر حال من التاء في لست ما ذهب إليه ابن جني [٩].

وقيل إن الألف واللام في قوله (الأكثر) زائدتان وعليه فلا مانع من تعلق (مِن) بها [١٠] وبهذا الوجه لا يكون البيت شاهداً على قول المتنبي، أما قول أوس بن حجر فذهب فيه ابن جني إلى تخطيئهِ وعدّهُ مخالفةً للأوْلى؛ لأنه كان ينبغي أن يقول: أشد احتياجاً ؛ لأنه مُصاغ من غير الثلاثي[١١]، وقد نقل الواحدي ما قيل من أن بيت المتنبي هذا من الشاذ؛ لأنه صاغ أفعل التفضيل من الفعل غير الثلاثي وهو مما جوّزهُ الكوفيون من نحو قولهم : أبيض من اخت بني إباض، وقيل إن أسود هنا واحد السُّود، والظُلم هي الليالي الثلاث في أواخر الشهر، وقد ذكر ابن جني جواز كون قوله: (لأنت أسود في عيني) كلاماً تاماً؛ ثم ابتدأ بصفة جديدة[١٢]؛ فقال من الظُلم وإلى ذلك ذهب المعري في شرحه[١٣] .

الموضع الثاني: رفع اللبس الحاصل من تجاور المتعلقات:

قال المتنبي :

وَمنَ الرُّشد لَم أزُرك على القُر ، عَلَى البُعْدِ يُعرفُ الإلمَامُ[١٤]

فجعل قوله: (على البعد) متعلقا بالفعل (يعرفُ) وقوله: (على القرب) متعلقا بـ (أزرك[١٥])، وقد نبه إلى ذلك لتجاور الجار والمجرور مع جار ومجرور متعلق بفعل آخر، فقد يلتبس تعلق كل منهما مع الفعل الآخر، فجعل كل جار ومجرور متعلقا بأقرب فعل مذكور معهُ ، وذهب الواحدي إلى ما ذهب إليه ابن سيدة[١٦] وكذلك ابن جني[١٧] والمعري في شرحيهما[١٨] وتعلق الجار والمجرور الأول بالفعل الأول والثاني بالثاني هو ما يحقق المعنى الذي ذهبوا إليه ، وبه يصح المعنى المقصود .

الموضع الثالث: جواز تعلق الجار و المجرور بأكثر من فعل لصحة المعنى:

قال المتنبي :

سُقِيتْ مَنابِتُها التي سَقَتِ الورى دى أبى أيوب خَيرِ نَبَاتِها[١٩]

فقد أجاز تعلق الباء في قوله: (بندى) بالفعل (سُقِيتْ) و تعلقها بالفعل (سَقَتْ)، وتعدد احتمالات التعلق الذي أشار اليه ابن سيدة يولد اتساعاً في المعنى ، فعلى كون المتعلق به هو الفعل (سُقِيتْ) سيكون سقي المنابت معيناً، وهو سقي المنابت التي سقت الورى، أما على تعلقه بالفعل (سَقَتْ)

فسيكون السقي غير معين أي سقيت منابتها كلها[٢٠]؛ ولذلك نبه ابن سيدة إلى جواز الاحتمالين في التعلق ،واختار المعري تعلق حرف الجر بالفعل (سَقَتْ [٢١]) وهو أحد الوجهين الجائزين.

الموضع الرابع: تعلق الجار و المجرور بما هو بمعنى الفعل:

قال المتنبي :

كم مخلصٍ وعلاً في خوضِ مهلكةٍ قَتْلةٍ قُرنت بالذم في الجُبُن[٢٢]

فقد تعلق الجار والمجرور (خوض مهلكة) بقوله: (مخلصٍ وعَلاً) ؛ وتعلق الجار والمجرور (في الجبن) بقوله: (قتلةٍ) ، فالجار والمجرور تعلق في الموضعين بما هو بمعنى الفعل وهو قوله: (مخلصٍ وقتلة) [٢٣] ، وما كان بمعنى الفعل جاز تعلق الجار والمجرور به [٢٤] .

الموضع الخامس: امتناع تعلق الجار و المجرور بالفعل الأقرب لالتباس المعنى:

قال المتنبي :

تَلاَكَ وَبعضُ الغيثِ يَتبَع بعضَه ن الشامِ يتلُو الحاذقَ المُتعلمُ[٢٥]

فجعل شبه الجملة من الجار والمجرور (من الشام) متعلقاً بالفعل (تلاك) أي: تلاك من الشام، وقوله: (يتلو الحاذق المتعلم) جملة جديدة لا تعلق لها بـ (من الشام)[٢٦] فالمعنى المراد – كما تبين من شرحه – أن الغيث تلاهُ من الشام ؛ لا أن المتعلم يتلو الحاذق من الشام،مع إمكان فهم الثاني، فقد تعلق الجار والمجرور بالفعل الأبعد لا الأقرب وهو خلاف الأصل.

الموضع السادس: امتناع التعلق لوجود الفاصل:

قال المتنبي :

والمدحُ لابن أبى الهيجاءِ تُنْجِدُهُ لجاهليةِ عينُ العيِّ والخَطَلِ[٢٧]

فقد بين تعلق الجار والمجرور بالجاهلية بقوله: (تنجدهُ) ومنع كونه متعلقاً بـ (المدح) لأنه لو تعلق به لحال بينهما جملة (تنجده) [٢٨] ولا يجوز أن يفصل بين المصدر وصلته بفاصل إلا لضرورة[٢٩].

وقد نبه إلى فصل الاسم عن متعلقه الجار والمجرور في شرحه لقول المتنبي :

أولى اللئام كُويفيرٌ بمعذرةٍ ي كل لُؤم وبعضُ العُذرِ تفنيدُ[٣٠]

جَعَلَ الجار والمجرور (بمعذرةٍ) متعلقاً بالمبتدأ (أولى اللئام)، فَفُصلَ بين الاسم ومتعلقه بفاصل وهذا غير جائز؛[٣١] لأن حق المبتدأ مع متعلقاته التقديم وعدم الفصل بينهما؛[٣٢] لأنهما كالشيء الواحد و " الفصل بين الشيئين اللذين هما كالشيء الواحد لا يجوز "[٣٣]؛ أما إن جعل الخبر متقدماً على المبتدأ – وهو قوله أولى اللئام – فلم يجُز أيضاً للفصل بين الخبر ومتعلقه، وقد نبه ابن جني إلى ذلك وفصّل القول فيه أثناء شرحه لقول المتنبي:

وفاؤُكما كالربع أشجاهُ طاسمُه ن تُسعدا والدمعُ أشفاه ساجمهُ[٣٤]

وقال فيه: "كلمْتُه [أي المتنبي] وقت القراءة عليه في إعراب هذا البيت فقلت له: الباء في بأن بأي شيء تتعلق ؟ فقال : بالمصدر الذي هو وفاؤكما ، فقلت له : فيم رفعت وفاؤكما ؟ فقال: بالابتداء ، فقلت : فأين خبرهُ ؟ فقال : كالربع ، فقلت له : هل يصح أن يخبر عن اسم قبل تمامه وقد بقيت منه بقية ، وهي الباء ؟ فقال : هذا لا أدري ما هو، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر ، وأنشدني بيتاً ، أنشدهُ أبو الحسن الأخفش ، وقد أنشدَناهُ أبو علي وهو قوله:

لسنا كمن حلّت أيادٌ دارها

تكريتَ نرقب حبَّها أن يحصدا

فأبدل أياد من (من حلت) ومعناهُ : لسنا كمن حلت دارها أياد ، أي كإياد التي حلت دارها ، فدارها الآن ليست منصوبة بـ (حلت) هذه، وإن كان المعنى يقتضي ذلك لأنه لا يبدل من الاسم إلا بعد تمامه ، وإنما هي منصوبة بفعل مضمر يدلُ عليه (حلت) الظاهرة ، كأنه قال فيما بعد : حلت دارها ، وكذلك العطف والتوكيد وجميع ما يؤذن بتمام الاسم يقتضي به ... كذلك لا يجوز أن تعلق الباء في (بأن تسعدا) بالوفاء وقد اخبرت عنه بقولك الربع فإذا لم يجز ذلك كانت الباء في (بأن) متعلقة بفعل محذوف يدل عليه قوله : (وفاؤكما) فكأنه لما قال وفاؤكما كالربع ؛ قال : وفيتما بأن تسعدا وإن لم يقدّرهُ هذا التقدير فسد الإعراب "[٣٥] وقد ساق ابن جني ذلك كله لتبيين منع الفصل بين الاسم ومتعلقاته، وذلك يصح قوله عن بيت المتنبي الذي بين أيدينا.

وقد نبه ابن سيدة إلى شيء من ذلك في شرحه لقول المتنبي : (وفاؤكما ...) فجعل قوله: بـ(أن تسعدا) متعلقا بمحذوف أي وفاؤكما بالإسعاد ولا تكون متعلقة بـ(وفاؤكما) لأن خبرها قوله(بالربع)؛ فلا تعلق لها بالمبتدأ لأنه سيؤدي إلى الإخبار عنه دون استكمال متعلقاته فهو كالفصل بين أجزاء الاسم الواحد [٣٦] .

وهو بذلك يوجه تعلق الجار و المجرور بما لا يوقع المتنبي بارتكاب المحظور النحوي وهو الفاصل الأجنبي بين الاسم ومتعلقه .

المبحث الثاني : عــود الضمير

توطئة:

أولى ابن سيدة في توجيهاته النحوية اهتماماً لمسألة عود الضمير وإرجاعه إلى صاحبه وتبيين ذلك؛ و لاسيما إذا لم يؤمن اللبس في فهم معنى البيت أو التبس الأمر في اسمين لضمير واحد أو العكس، فقد بين ذلك كله بما يتناسب والمعنى الذي يراهُ في أبيات المتنبي التي تعرض لها في هذا الشأن.

عود الضمير في شرح ابن سيدة:

وسنتناول ما كان فيه الضمير يحتمل العود على اسمين ورجح ابن سيدة أحدهما ؛ وقد رصدنا مواضع عدة في ذلك:

الموضع الأول: جواز عود الضمير المؤنث على مذكر لفظاً

قال المتنبي:

سِرْبٌ مَحاسِنهُ حُرِمْتُ ذواتِها نى الصِّفات بَعِيد موصُوفاتِها[٣٧]

نبه ابن سيدة إلى أن "الضمير في (موصوفاتها) راجع إلى السرب وإن كان مذكراً، لكن جاز ذلك لأنه في معنى الجماعة ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى(الصفات)؛لأنه نوع من إضافة الشيء إلى نفسه "[٣٨].

فقد بين عود الضمير على أحد الاسمين المحتملين لهُ والمعنى الذي يبنى عليه ذلك؛ أنه حُرم موصوفات ذلك السرب وهن النساء، أما المعنى الذي يُبني عليه عود الضمير إلى الصفات فهو بُعد موصوفات الصفات عنه، والمعنى واحد في أصله فموصوفات الصفات هن السرب؛ ولكنه لم يستسغ الثاني لأنه يقتضي إضافة الشيء إلى نفسه ولا يجوز ذلك [٣٩] ؛ لأن المراد من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف بنفسه؛ " لأنّهُ لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافة وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه "[٤٠]، وقد ألمح الواحدي في شرحه إلى ذلك[٤١] ، أما ابن جني فذهب إلى أن الضمير راجع إلى قوله الصفات، واستقام ذلك عندهُ وحسُن فقد أجرى ذلك مجرى قولهم: مررت برجلٍ حسنِ الثياب طويل أردائها؛ فعاد الضمير (في أردائها) على (الثياب)؛ ولو عاد على (رجل) فقيل طويل أردائه لكان قبيحاً، وأكد أن قول المتنبي ليس من باب ما استقبحه سيبويه، وإنما جعله للضرورة، ونقل ما أنشده سيبويه للشماخ[٤٢]:

أقامتْ على ربيعِهما جارتا صفا

كُميتا الأعالي جُؤنتا مُصْطلاهما [٤٣]

فلم يجزه سيبويه، واستقبحهُ مالم يكن ضرورة [٤٤]، ومنعه المبرد حتى في الشعر فلم يقبله ضرورة [٤٥]، وقد أجازه بعضهم اتساعاً [٤٦].

وقد ذكر ابن سيدة عود الضمير في قول المتنبي :

وَصَارتِ الفيلَقَان وَاحدةً تثُرُ أحياؤُها بموْتاها[٤٧]

فقد نبه إلى كون الضمير في قوله : (أحياؤها) وقوله (موتاها) عائدا إلى معنى الفيلقان فقد صار فيلقاً واحدةً [٤٨] ؛ وقد ذكر الواحدي أن المراد من الفيلق الكتيبة ، وفي ذلك أشارة إلى عود الضمير (ها) المؤنث على الفيلق لأنه أراد منه المؤنث [٤٩] وإلى ذلك ذهب المعري في شرحه[٥٠] .

وفي قول المتنبي :

فإلى حَصى أرضٍ أقام بها لناسِ مِنْ تَقْبِيله يَلَلُ[٥١]

جعل ابن سيدة الهاء في قوله (لها)عائدة على حصى ؛لأن لفظ حصى يجوز فيه التأنيث والتذكير ولم يُجز عود الضمير إلى الأرض؛ لأنه لابد من الفعل الظاهر من ضمير ملفوظ به أو مقدر يعود إلى المفعول المنتصب بالفعل المضمر [٥٢] ،وهو بذلك ينبّه إلى وجوب كون الضمير في الفعل عائداً إلى المفعول به المنصوب قبله مع لزوم تقدير فعلٍ يفسره المذكور ومثل ذلك قوله تعالى: چ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ چ[٥٣] فالفعل (قدّرناه) فيه ضمير وهو الهاء يعود إلى المفعول به المنصوب وهو القمر وناصبهُ فعل مضمر تقديرهُ (قدّرنا) والذي فسّرهُ الفعل المذكور (قدّرناهُ) [٥٤].

الموضع الثاني: جواز عود الضمير على أكثر من كلمة لصحة المعنى:

قال المتنبي:

كتمتُ حبَّك حتى عنك تكرمةً ثم استوى فيك إسراري وإعلاني

كأنّهُ زاد حتى فاض عن جسدي صار سقمي به في جسم كتماني[٥٥]

نبه ابن سيدة إلى عود الضمير في (كأنه)، فقد أجاز عودته إلى الحب أي كأن الحب زاد، و أجاز فيه عودته إلى الكتمان وإن لم يجرِ له ذكر، وقد نقل ما حكاه سيبويه في مثل هذا من قولهم " من كذب كان شراً [له] [٥٦] ، أي : كان الكذبُ شراً له "[٥٧] فقد أعاد الضمير على مضمر، لأنه استغنى بمعرفة المخاطب للضمير لذكره إياهُ في أول الحديث [٥٨] ، وقد ضعّفهُ ابن جني؛ وذلك لأنه " أضمر اسماً كاملاً وهو الكذب ، ثم أضمر اسماً وبقي صلتهُ التي هي بعضهُ؛ فكان بعضُ الاسم مضمراً وبعضهُ مظهراً "[٥٩] .

واستساغهُ المبرد وذلك لأنه " إذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكرك إياهُ "[٦٠] ، واستدل بقوله تعالى: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ [٦١] أي البخل هو خير لهم إذ دل عليه قوله : يبخلون [٦٢] ، وقد خالف ذلك الواحدي وذهب إلى أن الهاء في قوله:(كأنّه) عائدة إلى (الحب)، وخطّأ ما ذهب اليه ابن جني من إعادته الضمير إلى الكتمان [٦٣] ، أما المعري فذكر في أحد شرحيه أن الهاء عائدة إلى الحب [٦٤] وذكر في شرحه الآخر انه يجوز فيها العودة إلى الكتمان ويجوز فيها العودة إلى الحب[٦٥] . وما نرجحه هو عودة الضمير إلى الحب؛ وذلك للمعنى

الذي يدل عليه عجز البيت الثاني، فقوله: (وصار سقمي به في جسم كتماني) أي وصار سقمي بالحب لا سقمي بالكتمان، وهو عين ماذهب إليه الواحدي و المعري في أحد شرحيه.

وورد في شرحه لقول المتنبي :

إن الرياحَ إذا عَمِدن لناظرٍ نَاهُ مَقَبَلُها عن استعجالهِ[٦٦]

جوّز ابن سيدة كون الضمير في قوله: (استعجاله) عائداً إلى (الناظر) فيكون في موضع الفاعل، وجوّز عودته إلى (مقبلها) فيكون في موضع المفعول، إ ذ نبه إلى جواز إضافة الفاعل والمفعول إلى المصدر[٦٧]. وقد أجاز النحاة ذلك لأن المصدر – في المعنى – غير الفاعل والمفعول [٦٨] . وجازت الإضافة إلى الفاعل والمفعول لأن المضاف مصدر ؛ والمصدر اسم متعلق بالفاعل ومتعلق بالمفعول [٦٩] . ولكن إضافته للفاعل أولى وهو الأصل في إضافة المصدر إذا وجد الفاعل والمفعول [٧٠] ، فتكون الهاء عائدة إلى (ناظر) أولى من كونها عائدة إلى (مقبلها) . وقد اختلفوا في كون إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة أو لا ؛ فقد ورد بالسماع نعت المصدر المضاف إليهما بالمعرفة[٧١] وهذا دليل على كونها إضافة محضة ، فلو لم تكن كذلك لما نعتت بالمعرفة ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف تعريفاً وتنكيراً ، وكونها معرفة يدل على ان الموصوف – وهو المصدر المضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول – معرفة وهذا لا يتحقق إلا بكون اضافتهِ محضة .

وقد إجاز ابن سيدة عودة الضمير إلى أحد الاسمين في شرحه لقول المتنبي :

لا تجزني بضنىً بي بعدَها بقرٍّ بزي دُمُوعيَ مسكُوباً بمسكُوبِ[٧٢]

فأجاز في الضمير (ها) في قوله(بعدها)عودته إلى المدة وجاز كونه راجعاً إلى النساء وبيّن أنّ الأولى له ان يقول : بعدهن ولكن الوزن لم يسعفه [٧٣] ولكن النساء جمع تكسير ليس من لفظ مفردهِ ؛ فحكمه حكم الإفراد [٧٤] . وألمح الواحدي إلى أنّهُ يريد في قوله : بعدها ' بعدهن لأنه عنى بالبقر النساء [٧٥] . أشار ابن جني إلى ذلك [٧٦] وقد نقل المعري ما قيل في كون الضمير عائداً إلى البقر، وقيل عائد إلى الحالة أو المرأة [٧٧] .

الموضع الثالث: امتناع عود الضمير على أحد الاسمين لعلة إضافة الشيء إلى نفسه:

قال المتنبي:

وتكملةُ العيشِ الصّبا وعقيبهُ غائبُ لونِ العارضين وقادمُهْ[٧٨]

منع ابن سيدة عود الضمير في قوله: (وقادمه) إلى قوله: (غائب)؛ وذلك لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه[٧٩] وهذا مما استنكرهُ النحاة كما مر ذكره . وإنما يضاف إلى (لون) ولا يكون بذلك مضافاً إلى نفسه؛ لأن اللونَ جنس يقسم إلى غائب وقادم، والنوع غير الجنس كما ذكر ابن سيدة. وإلى ذلك ذهب الواحدي[٨٠]، وابن جني[٨١]، والمعري[٨٢] .

الموضع الرابع: ترجيح عود الضمير على أحد الاسمين باعتبار المعنى:

قال المتنبي:

مَوقِعُه في فراشِ هامهِمُ رِيحُه في مناخرِ السِّيدِ[٨٣]

نبه ابن سيدة إلى أن الضمير الهاء في قوله: (ريحهُ) عائد على (الدم) لا على (الضرب) الذي عاد عليه الضمير في قوله موقعهُ، ولكنه أضمر الاسم الذي عاد إليه الضمير وهو (الدم) للعلم به. وإنما يكون للضرب إذا جُعِل الضرب سبباً للدم؛ فكأنه أرجعه إلى أصل الأصل فأصل الريح من الدم وأصل الدم من الضرب فجاز عود الضمير على الدم وعلى ما كان سبباً فيه وهو الضرب[٨٤].

وألمح الواحدي في شرحه إلى أن الهاء عائد على (الضرب) [٨٥] وابن جني أشار إلى ذلك أيضاً[٨٦]، أما المعري فقد أجاز عودته على الضرب وعلى الدم وإن لم يُذكر؛ وذلك لدلالة الكلام عليه[٨٧].

والمرجح عود الضمير على (الدم)؛ لأن الدم ذو ريح لا الضرب؛ وإن كان الضرب أصلاً للدم فعودته على الأقرب أولى.

الموضع الخامس: تجاور الضمائر وتعددها:

نبه ابن سيدة إلى عود كل ضمير من الضمائر الواردة في البيت لئلا يحصل لبس بسبب تجاور الضمائر وتعددها ؛ وذلك ضمن شرحه لقول المتنبي :

وَجيشٍ كلما حارُوا بأرضٍ قبل أقبلتْ فيه تحارُ[٨٨]

فقد فصل بين الاسم والضمير العائد عليه وهو قوله: (جيش) بجملة وهي (كلما حاروا بأرض) لذلك نبه ابن سيدة إلى أن الضمير في(أقبل) عائد إلى جيش ؛ والضمير في قوله: (حاروا) عائد إلى الجماعة المذكورين في الأبيات التي سبقت البيت المذكور، وكذلك فإن الضمير في قوله (فيه) راجع إلى (جيش) [٨٩] وإلى ذلك ذهب الواحدي[٩٠] وابن جني [٩١] المعري [٩٢] في شروحهم .

الموضع السادس: عود الضمير على الاسم الأقرب:

قال المتنبي:

فَما حَرَمتْ حسناءُ بالهجرِ غبطةً ؛ بَلَّغَتْها من شكى الهجرَ بالوصلِ[٩٣]

إذ نبه إلى كون الضمير في قوله: (بلّغتها) عائداً إلى (غبطة) وهي المفعول الأول أو الثاني للفعل بلّغ[٩٤] ، وإلى ذلك ذهب الواحدي [٩٥] وابن جني [٩٦] والمعري في شروحهم [٩٧] . وقد حقق ذلك الأصلَ في عود الضمير، إذ إن الأصل في عود الضمير هو عودهُ على الاسم الأقرب ما لم يوجد دليل بعودته على الأبعد [٩٨] .

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من النتائج وهي :

١ – اهتمام ابن سيدة بالقضايا النحوية واستطراده في الكلام عنها، ولا سيما تلك التي لها أثر بالغ في المعنى، وهذا ما يثبت ملكة ابن سيدة النحوية وباعه الواسع في هذا العلم.

٢ – لابن سيدة رأي نحوي يتفرد به، فكثيرا ما نلحظه يرجح وجهاً من الأوجه الإعرابية المتعددة مع إيراد دليل أو أكثر يعضد به رأيه.

٣ – إن ظاهرة تعلق الجار والمجرور بالفعل من الظواهر التي لها أثر كبير في فهم المعنى؛ فكثيرا ما تلتبس المعاني إذا ما حصل لبس أو غموض في تعلق الجار والمجرور بفعل دون غيره.

٤ – ومثل ظاهرة التعلق و أثرها على المعنى؛ ظاهرة عود الضمير فلا بد من معرفة عائدية الضمائر لانكشاف المعاني واتضاحها.

٥ – إن ظاهرتي (التعلق و عود الضمير) من بين أكثر الظواهر النحوية التي تُجلّي الخلاف بين شُرّاح شعر المتنبي الذين قارنّا موقف ابن سيدة النحوي بمواقفهم.

هوامش البحث

* هو علي بن أحمد بن إسماعيل المعروف بابن سيده ولد في مدينة مرسية بالأندلس ونشأ فيها فلقب بالمرسي الأندلسي، ويُقدر الباحثون أن ولادته كانت بحدود سنة (٣٩٨هـ)، نشأ عالماً لغوياً بارعاً ، متقناً لعلوم الأدب واللغة، وتوفي رحمه الله سنة (٤٥٨هـ)، وأختلف في اسمه بالتاء أم بالهاء وإعتمدنا التاء بناءً على ماجاء في النسخة التي حققها محمد حسن آل ياسين.

(١) المنصوب على نزع الخافض في القرآن، إبراهيم بن سليمان النعيمي: ٢٧٠، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد١١٦ ، سنة ٢٠٠٢هـ، وينظر :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله: ٥٦٦، دار الفكر، دمشق، ط٦ ، ١٩٨٥ .

(٢)شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تصحيح وفهرسة : فريدرخ ديتريصي : ٥٢ ، برلين ، ١٨٩١م.

(٣) ينظر: شرح مشكل أبيات المتنبي، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة المرسي الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين: ٥٢ ، ٥٣ ، دار الطليعة للطباعة والنشر، باريس، ط١ ، ١٩٧٧م .

(٤) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتحقيق: د.م. محمد حسين:١٤٣ مكتبة الآداب بالجماميزت ، المطبعة النموذجية .

(٥) ينظر : المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (ت ٤٥٨هـ) : تحقيق : خليل إبراهيم جفال : ١/ ٣١٦ ، ٥/ ٥٩ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م .

(٦) ديوان أوس بن حجر، تحقيق : محمد يوسف نجم: ١٢١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٩ .

(٧) ينظر : الشرح : ٥٣ ؛ وينظر :شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء المعروف بابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب : ٤/ ١٤٠، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٠٠٢م .
.

([٨]) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح ، ابو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦هـ) ، تحقيق : د. محمد بن محمود الدعجاني : ١/ ٥٢٦ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط:١، ١٩٨٧م.وينظر : المفصل في صنعة الإعراب ، ابو القاسم محمود بن عمرو بن احمد الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق : د. علي أبو ملحم : ٣٠١، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

([٩]) ينظر :الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ):٣/ ٢٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط:٤، د.ت؛ وينظر: شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)،تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي

:٢/ ١١٣٥ ،جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة، ط١، د.ت.

([١٠]) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد : ٣/ ١٨٠ دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاءه، ط٢، ١٩٨٠م،.

([١١]) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٥٢٩ .

([١٢]) ينظر : شرح الواحدي : ٥٢ ، وينظر : الفسر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي) ، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ) ، حققه وقدم له : د. رضا رجب : ٣/ ٤٤٨- ٤٤٩ ، دار الينابيع، دمشق، ط١ ، ٢٠٠٤م .؛ وينظر : الدر الفريد وبيت القصيد ، محمد بن المستعصمي ، تحقيق : كاكل سلمان الجبوري : ١/ ١٧٤ ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ، ٢٠١٥م .

([١٣]) ينظر : اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ، أبو العلاء احمد بن عبد الله المعرّي ، تحقيق : محمد سعيد المولوي : ١٢٩٣ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١٢٩٤،١- ٢٠٠٨م.

([١٤]) شرح الواحدي : ٢٤٩ .

([١٥]) ينظر : الشرح : ١٢٨ .

([١٦]) ينظر : شرح الواحدي : ٢٤٩ .

([١٧]) ينظر : الفسر : ٣/ ٥٣٩ .

([١٨]) ينظر : اللامع العزيزي : ١٢٢٤ .

([١٩]) شح الواحدي : ٢٨٠ .

([٢٠]) ينظر : الشرح : ١٣٨ .

([٢١]) ينظر : معجز أحمد (شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري) (ت ٤٤٩هـ) ، أبو العلاء المعري ، تحقيق ودراسة : د. عبد المجيد دياب : ٢/ ٣١٢، دار المعارف، مصر، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

([٢٢]) شرح الواحدي : ٢٥٥ .

([٢٣]) ينظر : الشرح : ١٥٠ .

([٢٤]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٦٧ .

([٢٥]) شرح الواحدي : ٤٤٢ .

([٢٦]) ينظر : الشرح : ٢٤٠ .

([٢٧]) شرح الواحدي : ٤٩٠ .

([٢٨]) ينظر : الشرح : ٢٥٠ .

([٢٩]) ينظر : الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ، علي بن عدلان ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن: ٥١ ،مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٩٨٥م ؛ وينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ) ، تحقيق : د. محمد بن عوض بن محمد السهلي: ٢/ ٧٦٥ ، أضواء السلف ،الرياض ، ط١ ، ١٩٥٤م ..

([٣٠]) شرح الواحدي : ٦٩٥ .

([٣١]) ينظر : الشرح : ٣٣٧ .

([٣٢]) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) : ٢/ ٤٣٧ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ..

([٣٣])علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن الوراق ، (ت: ٣٨١هـ) ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش : ٤٠٧ ، الرياض ، السعودية ، (مكتبة الرشيد) ، ط: ١، ١٩٩٩م.

([٣٤]) الفسر : ٣/ ٣١٩ .

([٣٥]) م . ن: ٣/ ٣٢٠ .

([٣٦]) ينظر : الشرح : ١٩٢ .

([٣٧]) شرح الواحدي : ٢٧٧ .

([٣٨]) الشرح : ١٣٤ .

([٣٩]) ينظر : أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ): ٤٦ ، دار الأرقم ابن أبي الأرقم ، ط:١، ١٩٩٩م؛ وينظر : تصحيح الفصيح وشرحه ، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستوية ابن المرزبان،(ت:٣٤٧هـ) ، تحقيق : د. محمد بدوي المختون : ٢٦٤ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٨م

([٤٠])سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ) : ٤٧، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:١، ٢٠٠٠م.

([٤١]) ينظر : شرح الواحدي : ٢٧٧ .

[٤٢]ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه و شرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ٢٠٠٩

([٤٣]). الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ، تحقيق : عب دالسلام هارون: ١/ ١٩٩، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط:٣، ١٩٨٨م.

([٤٤]) ينظر : الفسر : ١/ ٦٥٩ ، ٦٦٠ ؛ وينظر : شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق : د.محمد بن علي الريح هاشم ، راجعه : طه عبد الرؤوف سعد: ١/ ٨، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر، ١٩٧٤م.

([٤٥]) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٦٠٨ .

([٤٦]) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية : ٣/ ١٦ .

([٤٧]) شرح الواحدي : ٧٦٤ .

([٤٨]) ينظر : الشرح : ٣٧٤ .

([٤٩]) ينظر : شرح الواحدي : ٧٦٤ .

([٥٠]) ينظر : اللامع العزيزي : ١٤٥٣ .

([٥١]) شرح الواحدي : ٧٧٨ .

([٥٢]) ينظر : الشرح : ٣٧٧ .

([٥٣]) سورة يس : ٣٩ .

([٥٤]) ينظر : الكتاب : ١/ ٣٨٥ ؛ وينظر : البديع في علم العربية : ١/ ٨٩ ؛ وينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد المعروف بشرح التسهيل ، محمد بن يوسف بن احمد محب الدين الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش (ت

٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق : أ.د. علي محمد فاخر وآخرين : ٢/ ١٤٤، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ.

([٥٥]) شرح الواحدي : ٨٧ ، وقد رواهُ حتى منك .

([٥٦]) زيادة من كتاب سيبويه وهو أصل النص الذي ارادهُ ابن سيدة لأنه بعدم وجوده لا ضمير عائدٌ على المضمر .

([٥٧]) الكتاب : ٢/ ٣٩١ ؛ وينظر : الشرح : ١٧٧ .

([٥٨]) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٩١ .

([٥٩]) سر صناعة الإعراب : ١٥٢ .

([٦٠]) المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبّرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد بن عبد الخالق عظيمة : ٢/ ١٣٦ عالم الكتب ، بيروت ، د.ط، د.ت..

([٦١]) سورة آل عمران : ١٨٠ .

([٦٢]) ينظر : الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي: ١/ ٧٩، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، د.ط، د.؛ وينظر : شرح المفصل : ١/ ٢٠٣ .

([٦٣]) ينظر : شرح الواحدي : ٨٨ ؛ وينظر : الفسر : ٣/ ٦٥٣ .

([٦٤]) ينظر : اللامع العزيزي : ١٤١٣ .

([٦٥]) ينظر : معجز احمد : ١/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

([٦٦]) شرح الواحدي : ٤٢٠ .

([٦٧]) ينظر : الشرح : ٢٣٣ .

([٦٨]) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٤٧ ؛ وينظر : إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ١٧١ .

([٦٩]) ينظر : علل النحو : ٣١٠ ؛ وينظر : الخصائص ،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ) : ٢/ ٣٥٧ .

([٧٠]) ينظر : نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) : ٢٤٢، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م ؛ وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله يوسف احمد بن عبد الله بن يوسف محمد جمال الدين ابن هشام (ت:٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي : ٣/ ١٧٧، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ط، د.ت

(٧١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان : ١/ ٢١٥، دار الفكر العربي ، ط١ ، ٢٠٠٨م ؛ وينظر : شرح شذور الذهب في معوفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت:٨٨٩هـ) ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي : ٢/ ٥٨٠ ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت:٨٨٩هـ) ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي: ٢/ ٤٠٨، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط١، ٢٠٠٤م ؛ وينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) : ٢/ ١٢٦ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٨م.

(٧٢) شرح الواحدي : ٦٣٤ .

(٧٣) ينظر : الشرح : ٣١٩ .

(٧٤) ينظر : البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين : ٢/ ١٠٩ ؛ وينظر : المقصور والممدود ، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (٣٥٦٥هـ) ، تحقيق : د. أحمد عبد المجيد هريدي : ٤٤١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٩م.

(٧٥) ينظر : شرح الواحدي : ٦٣٤ .

(٧٦) ينظر : الفسر : ١/ ٥٣٤ .

(٧٧) ينظر : معجز أحمد : ٤/ ٤٢ ، ٤٣ .

(٧٨) شرح الواحدي : ٣٧٨ .

(٧٩) ينظر : الشرح : ١٩٣ .

(٨٠) ينظر : شرح الواحدي : ٣٧٨ .

(٨١) ينظر : الفسر : ٣/ ٣٣٣ .

(٨٢) ينظر : اللامع العزيزي : ١١٢٥ .

(٨٣) شرح الواحدي : ٤٣٢ .

(٨٤) ينظر : الشرح : ٢٢١ .

(٨٥) ينظر : شرح الواحدي : ٤٣٢ .

(٨٦) ينظر : الفسر : ١/ ٧٧٩ .

(٨٧) ينظر : معجز احمد : ٣/ ١٣٣ .
(٨٨) شرح الواحدي : ٥٧٢ .
(٨٩) ينظر : الشرح : ١٨٦ .
(٩٠) ينظر : شرح الواحدي : ٥٧٢ .
(٩١) ينظر : الفسر : ٢/ ٨٠ .
(٩٢) ينظر : اللامع العزيزي : ٥٠١ .
(٩٣) شرح الواحدي : ٧٢٧ .
(٩٤) ينظر : الشرح : ٣٥٢ .
(٩٥) ينظر : شرح الواحدي : ٧٢٧ .
(٩٦) ينظر : الفسر : ٣/ ٢٥٥ .
(٩٧) ينظر : اللامع العزيزي : ١٠٩٠ .
(٩٨) ينظر : الكتاب : ١/ ٧٦ ؛ وينظر : شرح الأشموني على الألفية : ١/ ٢٠٠ ؛ وينظر : معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي : ١/ ٦٣، دار الفكر ، الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٠م.